

العلاقات بين الحوارات المسكونية المحلية والعالمية: حالة كنيسة أنطاكية أ. ميشال نصير

معهد القديس يوحنا الدمشقي اللاهوتي - جامعة البلمند

مقدمة: لمحة تاريخية

عندما يعرف الأنطاكيون بكنيستهم تجدهم يذكرون ذلك المقطع من سفر أعمال الرسل الذي ترد فيه الآية القائلة "وفي أنطاكية دُعِيَ التلاميذ مسيحيين أولاً" (أع ١١، ٢٦). فأبناء أنطاكية يفخرون بهذه الكنيسة التي انطلقت منها البعثات التبشيرية الأولى باتجاه روما وبلاد الهند. إنهم يفخرون بهذه الكنيسة التي نمت فيها، وما زالت تزدهر، واحدة من أعمق وأغنى الحركات الرهبانية الروحية والليتورجية واللاهوتية في تاريخ الكنيسة.

إن إحدى ثروات هذه الكنيسة تكمن، بدون شك، في تعدديتها الإثنية والثقافية التي عرفت كيف تعيشها في وحدة كنسية على صورة الثالوث القدوس، منذ نشأتها الرسولية. فوحدتها في الإيمان الرسولي كانت تضمنها شركة الأساقفة الفعلية كما شهدت على ذلك المجالس المحلية والإقليمية العديدة في القرون الأربعة الأولى. وقد تجلّت هذه الوحدة الأنطاكية التي على صورة الثالوث القدوس من خلال حركة محبة دائمة تطبيقاً للقانون الرسولي الرابع والثلاثين الشهير والذي يقول إنه "من المناسب أن يعلم أساقفة كل أمة من هو الأول بينهم وأن يعترفوا به رأساً لهم وألاً يفعلوا شيئاً خارج كنائسهم دون التشاور معه ... كما يتوجب على الأول ألا يفعل شيئاً دون أن يتشاور مع الآخرين... لأنه هكذا تستقيم وحدة الفكر ويُمجّد الله الآب بالابن في الروح القدس".

على الرغم من افتخارهم بهذه الوحدة في التنوع التي عرفوا أن يحافظوا عليها خلال قرون طويلة، يتألم الأنطاكيون للانشقاقات المتعددة التي شهدتها كنيستهم على مرّ تاريخهم المأساويّ في أغلب الأحيان. في الواقع، ابتداءً من القرن الخامس، ظهرت الخلافات الخريستولوجية في مجمعيّ أفسس (٤٣١) وخلقيدونية (٤٥١) فتحول هذا التنوع إلى انقسام. وبالتالي، فقد تواجدت ثلاث كنائس لكلّ منها رئاسة كنسية مختلفة متواجدة كلّها على أرضٍ كنسية واحدة:

كنيسة بلاد فارس أو كنيسة المشرق، التي رفضت قرارات مجمع أفسس العقائدية، فُتعت بالنسطورية وهي صارت تُعرف الآن بالكنيسة الأشورية.

الكنيسة السريانية، التي رفضت الصيغ الخريستولوجية كما حددها مجمع خلقيدونية فُتعت بالتالي بالمونوفيزية (أصحاب الطبيعة الواحدة).

والكنيسة الأرثوذكسية الخلقيدونية، التي نُعتت بالملكية بسبب ولائها للملك بيزنطية (إمبراطور الروم) وهي تُعرف اليوم بكنيسة الروم الأرثوذكس.

في بداية القرن الثامن، نشأت كنيسة رابعة، وهي الكنيسة المارونية، ذات تراث وثقافة سريانيين. مع بقائها مخلصّة في عقيدتها للتعليم الأرثوذكسيّ الخلقيدونيّ إلا أنّها اتخذت لنفسها رئاسة كنسية مستقلة إثر أزمة المشيئة الواحدة.

وبعد ثلاثة قرون، انقطعت الشركة عام ١٠٥٤ بين روما والقسطنطينية إثر الحرّات المتبادلة التي أطلقتها كلٌّ من الكنيستين على الأخرى. وقد حاول البطريرك بطرس الأنطاكيّ أن يؤديّ دور الوسيط فسارع إلى الردّ على بطريرك القسطنطينية، ميخائيل كيرولاووس، بلهجة سلمية، قائلاً إنّ معظم المآخذ التي تبتأها الطرفان إنما هي غير ذات أهمية، معترضاً فقط على إدخال عبارة "والابن" (Filioque) على دستور الإيمان النيقاويّ-القسطنطينيّ وموضحاً أنّه يجب أن يُبحث في هذا الأمر على ضوء الإبقاء على الشركة غير منقطعة^(١). عام ١٠٩٨ احتل الصليبيون أنطاكية ونصبوا فيها أساقفة لاتين، فتكرّس الانشقاق - الطلاق بين الشرق والغرب وختم في مطلع القرن الثالث عشر مع الحملة الصليبية الرابعة عام ١٢٠٤ وصكّ القسطنطينية.

(١) Cf. Pierre d'Antioche, *Lettre à Michel*, éd. Cornelius Will, *Acta et Scripta quae de controversiis ecclesiae graecae et latinae extant*, Leipzig, 1856, 196.

على أثر فشل مجمع فلورنسة (١٤٣٨-١٤٣٩)، بدأت حقبة جديدة من التفكك لكنائس الشرق الأوسط ودامت طوال أربعة قرون مع إرسال المبشرين اللاتين إلى المنطقة. كانت روحية الإصلاح الروماني المضاد قد سادت وفقد الأمل من "عودة" الكنائس الأرثوذكسية إلى روما. فعملت هذه الحركة على شق الكنائس وضم أجزاء منها إلى روما لاعتقادها بأن ذلك سيؤدي إلى استعادة الشركة التامة بينها وبين روما. ولكن هذا الأمر أدى عملياً إلى نشوء خمس كنائس جديدة متحدة مع روما، في منطقة الشرق الأوسط، ثلاث منها موجودة في المدى الأنطاكي وهي: كنيسة الروم الملكيين الكاثوليك (١٧٢٤)، كنيسة السريان الكاثوليك وكنيسة الكلدانيين الكاثوليك (الذين انشقوا عن كنيسة الشرق الآشورية)؛ أما الكنيستان الآخرين فهما: أقباط الإسكندرية الكاثوليك والأرمن الكاثوليك. ومن نافل القول إن خلق هذه الكنائس الشرقية المتحدة مع روما قد تم عن طريق اقتناص المؤمنين الأرثوذكس وخلق رئاسة كنسية موازية للرئاسة الأرثوذكسية في الأبرشيات والرعايا والأديار الأرثوذكسية.

بدأت هذه المنطقة، ولاسيما منها الكرسي الأنطاكي، تجذب المبشرين البروتستانت وبخاصة الأميركيين منهم ابتداءً من القرن التاسع عشر. وقد راح هؤلاء المبشرون، على غرار نظرائهم الكاثوليك، يجذبون المؤمنين من الكنائس الشرقية الأرثوذكسية والكاثوليكية مكونين بذلك كنائس مُصلحة كانت تتخذ لها أسماءً مختلفة بحسب جمعيّات التبشير التي كانت تمويلها.

ولهذا السبب نجد اليوم، وبعد خمسة عشر قرناً، خمسة بطاركة على سدة الكرسيّ البطريركيّ الأنطاكيّ القديم يتخذون لأنفسهم لقب "بطريرك أنطاكية" وهم: المارونيّ، السريانيّ الأرثوذكسيّ والسريانيّ الكاثوليكيّ، وبتطيرك الروم الأرثوذكس وبتطيرك الروم الكاثوليك.

في الوقت الذي تتسم فيه الألفية الجديدة بالروح المسكونية، عاد مفهوم الوحدة في التنوع، الذي عاشته الكنائس واختبرته في ما مضى، إلى ضمير الكنائس ذات التقليد الأنطاكيّ، وكأنّه شيء أشبه بالحنين القويّ. وبيّنت دعوات الروح وصدّات التاريخ العنيفة عبثية الوضع الراهن: فعلى أرض واحدة تتواجد عدّة كنائس بطريركية تدعي جميعها أنها أنطاكية ولكنّها ليست كلّها في شركة تامة في ما بينها. والسؤال الذي

ينبغي بهذه الكنائس أن تجيب عليه هو: ما هي شروط استعادة الشركة بينها أو بأيّ طرق يمكن إعادة الوحدة في التنوّع إلى كنيسة أنطاكية اليوم؟

هذا السؤال مطروح على كنيستي الروم الأرثوذكس والروم الملكيين الكاثوليك كما هو مطروح على الكنائس المارونية والسريانية الأرثوذكسية والسريانية الكاثوليكية. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الكنائس الكنيستين الآشورية والكلدانية والكنيستين الأرمنية الرسولية والأرمنية الكاثوليكية إذ إن التقليد الأنطاكي ليس غريباً عنها كونها متواجدة كلّها في المدى الأنطاكي وقد حصل بينها وبين أنطاكية تناقض فكريّ كثيف.

غير أنني سأتوقف في هذا البحث عند العلاقات القائمة بين بطريكتي الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك بسبب "مشروع الوحدة" الذي أثار في خريف العام ١٩٩٦ قضايا أساسية سواء على الصعيد المحلي أم خارج الحدود الجغرافية لهذه الكنائس. سأعرض سريعاً لمشروع الوحدة هذا، واضعاً إياه في سياقه التاريخي ومتوقفاً عند الإشكاليات التي أثارها على المستويات اللاهوتية، الكنسية والرعايية. بعد ذلك، سأحاول أن أقدم تحليلاً نقدياً للمسألة من خلال دراستها على ضوء الأسئلة التالية: كيف يمكن أن تنعكس نتائج الحوار الثنائي المحلي على الحوارات الثنائية العالمية، وبالمقابل: كيف يمكن للحوارات الثنائية العالمية أن تعزز الاتفاقيات الثنائية المحلية؟ وسوف أغتم هذه المناسبة لكي أقدم هذه الإشكالية انطلاقاً من وثيقة "اللجنة العالمية للحوار اللاهوتي بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية" التي نُشرت على أثر اجتماعها في البلمند في حزيران سنة ١٩٩٣^(٢)، قبل أن أختتم بحثي ببعض النظرات المستقبلية الواعدة وبخاصة بعد قيام قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بزيارته إلى سوريا في أيار ٢٠٠١.

تقديم المشروع

بعد فترة طويلة من الحذر وتجميد الحوار، وبعد الصمت الذي ساد بين الكنيستين

(٢) L'unitisme, méthode d'union du passé, et la recherche actuelle de la pleine communion
 استندت إلى النصّ بالفرنسية في: Courier Oecuménique du Moyen-Orient 21, 1993, 9-15.
 أنظر أيضاً: Proche Orient Chrétien 43, 1993, 82-90.

الأنطاكيّين الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة إثر الانشقاق المجمعيّ الذي حصل العام ١٧٢٤، بدأ عهد حواريّ جديد بينهما في السّتينيات من القرن المنصرم. وكانت العوامل التي ساعدت على هذا الانفتاح عديدة أكتفي بذكر الأهمّ من بينها:

١- التقارب بين روما والقسطنطينيّة ورفع الحرّيات المتبادلة في نهاية المجمع الفاتيكانيّ الثاني العام ١٩٦٥.

٢- النهضة التي عرفتها الكنيسة الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة على غير صعيد والتي أدّت، إلى ما أدّت إليه، إلى انفتاحها على الحركة المسكونيّة والتزامها بها.

٣- "أزمة الهويّة" التي عاشتها الكنيسة الملكيّة الكاثوليكيّة في أنطاكية والتي أدّت إلى تنامي وعيها لانتمائها إلى التقليد الكنسيّ المشرقيّ الذي أنكره عليها الأرثوذكس. أمّا روما فبالرغم من اعترافها الرسميّ بهويّة الملكيين المشرقيّة إلا أنّ هذا الاعتراف بقي على مستوى الإعلانات الرسميّة للدوائر الرومانيّة ولم يُترجم على المستوى العمليّ إذ بقي مهملاً.

٤- مواقف البطريرك الملكيّ مكسيمس الرابع (صايغ) والدور الذي أدّاه في المجمع الفاتيكانيّ الثاني والذي جعل البطريرك أثيناغوراس يقول له: "لقد تكلمتم عوضاً عنّا"^(٣).

٥- العودة إلى الأصول الآبائيّة المشرقيّة للأهوت الملكيّة، ما ساعده على المزيد من التّأصل في محيطه الطبيعيّ، أي في العالم العربيّ لا اللاتينيّ.

في السبعينيّات، وقبل انعقاد الجلسة الأولى للجنة العالميّة المشتركة للحوار اللاهوتيّ بين الكنيسة الكاثوليكيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة في بطمس وفي رودوس العام ١٩٨٠، بدأت بوادر الأمل تلوح في أنطاكية.

ففي العام ١٩٧٥، وضع المطران إلياس الزغبّي، متروبوليت بعلبك للروم الكاثوليك آنذاك مشروع "الشركة المزدوجة"^(٤) وقدمه إلى مجمع كنيسة الرّوم الكاثوليك الذي قرّر

(٣) ورد هذا القول في مقالة الأب جان كوربون :

Antioche: l'intolérable division et les exigences de la communion, in *Courrier Œcuménique du Moyen-Orient*, 31, 1997, 15.

(٤) وضع المنسنيور الزغبّي هذا المشروع ونشره العام ١٩٨١ في كتاب بعنوان :

Tous schismatiques ?, Beyrouth 1981.

وقد ترجمت منشورات التّور الكتاب ونشرته بعنوان : ألسنا كلّنا منشقّين ؟، بيروت ١٩٨٢. انظر أيضاً :

Une proposition oecuménique de Mgr Zoghby, *Proche Orient Chrétien* 25, 1975, 200-205, et *Relations entre les deux Eglises soeurs des patriarchats melkites d'Antioche*, POC 25, 1975, 371-377.

أن يرفعه إلى روما. فتشكّلت لجنة خاصة مؤلفة من ممثلين عن مجمع عقيدة الإيمان، وممثلين عن مجمع الكنائس الشرقية وكذلك من المجلس الحبري لتعزيز وحدة المسيحيين من أجل دراسة هذا المشروع. ومن المفيد أن نلقي في ما يلي نظرة سريعة على المشروع وأن نعرض ردّ روما عليه:

إن مبدأ "الشركة المزدوجة" الذي يقدمه المشروع يسمح، برأي مطلقه، لكنيسة الروم الكاثوليك في أنطاكية بأن تستعدّ للاتحاد مجدداً ببطريركية أنطاكية للروم الأرثوذكس التي انفصلت عنها دون أسباب وجيهة، دون أن تقطع شركتها مع أسقف روما. وهكذا فإنها تحافظ على الشركة مع كنيسة روما كما عرفتتها الكنائس في الألف الأول بانتظار أن يُعاد النظر في عقيدتيّ المجمع الفاتيكانيّ الأوّل حول عصمة البابا وأوليّته، وتُعاد صياغتهما من قبل الكنيستين. ومن شأن هذه الخبرة في كنيسة محلية ككنيسة أنطاكية أن تكون مثالاً للتعايش يساعد الكنيستين الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة في سعيهما إلى الوحدة. ويضيف المطران الزغبّي أن إدانة الحركة الانضماميّة مع روما في شبه إجماع "يخوّلنا، نحن الكاثوليكين الشرقيين، حقّ إعادة النظر في وضعنا الحاليّ، بل يفرضها علينا كواجب ضميري"^(٥). ويؤكد أيضاً في موضع آخر أن "الكنيستين حافظتا على العقائد الأساسيّة وعلى هيكلية الكنيسة على الرغم من أنّ التعابير عن هذه العقائد تختلف لدى كلّ منهما ومن أن التنظيم الكنسيّ مختلف بدوره. ولكن، بعيداً عن الفروق والاختلافات اللاهوتيّة، يبقى الإيمان واحداً. وعلى أساس هذا الإيمان الواحد يمكن استعادة الوحدة والشركة"^(٦).

أما ردّ كنيسة روما فجاء موزعاً على أربع نقاط أساسيّة^(٧):

١- تبقى النقطة الأولى، في رأيي، هي النقطة الأهمّ كونها تعتبر أن مفاهيم الإكليسيولوجية (علم الكنيسة) في الكنيسة الكاثوليكيّة، تختلف عنها في الكنيسة الأرثوذكسيّة، من حيث أصول امتيازات كرسيّ روما الرسوليّ، وطبيعتها وحدودها.

(٥) E. Zoghby, *Tous schismatiques ?*, 131.

(٦) Cf. *Commentaire de Mgr Cyrille Salim Bustros*, dans *Istina* 41, 1996, 311.

(٧) ينشر المطران الزغبّي في كتابه المذكور (نستخدم النصّ الفرنسي) نصّ جواب كنيسة روما في الصفحات ١٣١-١٣٣. ونحن نلخصه في النقاط الأربع هذه.

وهذا الاختلاف لا يسمح بإقامة شركة كنسيّة مزدوجة أو انتماء مزدوج، وإن بصفة مؤقتة. فإن الأمر مرتبط بقضيّة إيمانيّة هامة، تتصل بطبيعة الكنيسة ذاتها. ولا شيء يبرر الاستعداد للتنازل عنها".

٢- تنصّ النقطة الثانية على "أنّ العودة إلى الشركة عمليّة طويلة الأمد، لاسيّما أنّه يتوجّب على كلّ طرف من الأطراف المعنية، أن يقوم بها بالتشاور والاتّفاق الدائم مع المرجع الأعلى، أي مع كرسيّ رومة الرسوليّ، بالنسبة إلى الطرف الكاثوليكيّ، ومع مجموع الكنائس الشقيقة، بالنسبة إلى الطرف الأرثوذكسيّ (اجتماع رودوس، ١٩٦٤). فهذا المشروع يتّسم إذن بطابع إجماليّ، ولا يمكن أن يتحقّق في العزلة. وهو لا يهدف إلى حمل الشريك على الابتعاد عمّن تربطه بهم أواصر الشركة الكنسيّة، وعلى التميّز عنهم. فالوحدة المحليّة لا يمكن أن تتحقّق إلّا في إطار الوحدة الشاملة".

٣- توصي النقطة الثالثة بوضع خطة عمليّة على الصعيد الرعائيّ: إعداد العلمانيّين والكهنة، التربية الدينيّة والتعليم الدينيّ، تجديد الحياة الرهبانيّة، نهضة الحياة الليتورجيّة. ومن جهة أخرى، تحضّ هذه النقطة على ممارسة المسكونيّة على المستوى المحليّ للعمل على إعادة لحمة التعايش تدريجاً، وعلى كلّ الأصعدة الممكنة، على أساس من التفاهم الأخويّ والتعاون، وذلك قبل التفكير بمشاريع أكثر طموحاً".

٤- أما النقطة الأخيرة فتذكّر كنيسة الروم الكاثوليك بأنه، على الرغم من الروابط التاريخيّة التي تجمعها بكنيسة أنطاكية الأرثوذكسيّة، عليها أن تتذكّر دائماً أنّها ليست الكنيسة الكاثوليكيّة الوحيدة الموجودة في المدى الأنطاكيّ وأنّه عليها بالتالي أن تتشاور مع السلطات الروحيّة العليا للكنائس الأخرى التي هي في شركة كاثوليكيّة تامّة معها. صدر هذا الرّدّ عن روما في العام ١٩٧٦، أي في بداية الحرب اللبنانيّة؛ وقد حالت عوامل أخرى عدّة دون استمرار الحوار بشكل جديّ. غير أنّه من المفيد أن نذكّر هنا بـ "الرؤية الأنطاكيّة لوحدة الكنيسة"، وهي محاضرة ألقاها غبطة البطريرك أغناطيوس الرابع (هزيم)، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، في مؤسسة Pro Oriente في فيينا في ١٩ تشرين الأول ١٩٧٨، وكان لا يزال آنذاك متروبوليتاً على اللاذقيّة (سوريا)^(٨). بعد وصف سريع لختلف الجروح الأنطاكيّة، يقوده تحليله إلى

(٨) نستخدم نصّ المحاضرة بالفرنسيّة وقد نشرت في :

Une vision antiochienne de l'unité de l'Eglise, dans Service Orthodoxe de Presse, suppl. 41A, sept.-oct. 1979, et dans POC 38, 1978, 201-208, et dans Courrier Oecuménique 31, 1997, 4-11.

القول بأن أنطاكية لم تكن لتنقسم إلى خمس بطريركيّات لو أنه تمّ، خلال كلّ أزمة، انعقاد مجمع أنطاكيّ حرّ من أيّ ضغط خارجيّ، سياسياً كان أم كنسياً^(٩). نقطة الانطلاق الجمعيّة هذه تبقى بالنسبة إليه حجر الزاوية لوحدة الكنيسة لاسيّما أن سبب كلّ شقاق كان "طمس الحسّ الجمعيّ". ومن أجل التوصل إلى ذلك، يقترح خطّة تتألف من ثلاث مراحل: "فأولاً الشركة بالحبّة، بكلّ مقتضياتها، ثم السعي إلى الشركة الإيمانيّة، وأخيراً كثمرة لهذه الشركة، تأتي الشركة التامة في الليتورجيا، التي تشمل الشركة الأسقفية القانونيّة"^(١٠). وهذه وجهة نظر هامة جداً في اللاهوت الأرثوذكسيّ الذي يعتبر أنّ الشركة في القدسات (*communicatio in sacris*) هي ثمرة الشركة الإيمانيّة (*communicatio in fide*) و نتيجتها وعلامتها، وأنّه لا يمكنها بأيّ حال أن تؤدّي إليها.

ما يعنيه غبطة البطريرك بـ "الشركة بالحبّة" هو أبعد من مجرد التعاون على المستوى الرعائيّ والذي يفرض نفسه بطبيعة الحال كون الكنائس الموجودة في أنطاكية متداخلة على كلّ الأصعدة (العائلات، الرعايا، المدن والقرى، الزيجات المختلطة، إلخ...)؛ إنّ هذه الشركة تفرض تحوّلاً حقيقياً نحو نبع الحبّة، حيث لا يعود بالإمكان إقصاء الأخ وإنكاره أو نسيانه أبداً، كما لا يجب "استيعابه" من قبل كنيسة أقوى تتعامل معه بشكل مباشر، متجاهلةً انتماءه إلى كنيسته.

أما بالنسبة إلى مسألة "الشركة الإيمانيّة"، فيلاحظ غبطة البطريرك مدى صعوبتها كون معطيات حلّها تتخطّى واقع الحالة الأنطاكيّة. ويهمّنا في إشكاليّتنا هذه، أي انعكاسات الحوار الثنائيّ على الحوار المتعدّد الأطراف وانعكاس الحوارات المتعدّدة الأطراف على الحوارات الثنائيّة، أن نتوسّع في حجج غبطته واقتراحاته لأنّها لا تزال آنيّة.

يعلن غبطة البطريرك أنه من الواضح "أنّ السعي إلى بلوغ الشركة الإيمانيّة التي قد تتحقّق من خلال المجمع الأنطاكيّ لن يكون هدفه التوصل إلى مساومة عقائديّة على الصعيد المحليّ من شأنها أن تزعزع تعاضد الكنائس وتقسيمها إلى ثلاث شركات :

(٩) Ignace IV, Une vision antiochienne de l'unité de l'Eglise, dans Courrier Œcuménique du Moyen-Orient, 31, 1997, 7 ; POC 38, 1978, 204.

Courrier Œcuménique 31, 7 ; POC 1978, 205.

(١٠)

شركة أرثوذكسية وشركة كاثوليكية وشركة شرفية. فلا يمكننا مداواة جرح في الإيمان بإحداث ثلاثة جروح إضافية! ولكننا نعتقد أيضاً أن موقفنا هذا لا يمكنه أن يكون هو التوقع أو الترقب الوحيد. بل على العكس من ذلك إننا نعتقد، من منطلق احترامنا للتعاقد الإيماني بين الكنائس، أن الوضع الأنطاكي يمكنه أن يساعد الكنائس الأخرى في الخارج على السير قدماً في طريق الحوار الإيماني^(١١).

مستنداً إلى التقدم الذي أحرزه الحوار اللاهوتي بين الأرثوذكس والأرثوذكس الشرقيين حول مسألة الخريستولوجيا، ومعتبراً أن الإشكالية العقائدية الحالية مع الكنيسة الكاثوليكية هي فاتيكانية بشكل خاص لا سيما عندما يتعلق الأمر بتفسير مجمعي الكنيسة الكاثوليكية العاممين الأخيرين وقبولهما، يقترح غبطة البطريرك، انسجاماً مع المبدأ الذي يعبر عنه المجمع الأورشليمي الأول، عدم "تحميل الأخوة أثقالاً أكثر مما لا بد منه" (أع ١٥، ٢٨). الأمر الضروري للوحدة في الإيمان يبقى الالتصاق بـ "البشارة الإنجيلية" (kérygme) وبالإيمان الأساسي الذي تشترك به بالضرورة الكنائس الرسولية كلها. بينما "الآراء اللاهوتية" (theologoumena) وطرق التعبير عنها قد تختلف من كنيسة إلى أخرى وبالتالي قد تسري في هذه الكنيسة أو تلك، بحسب سياقها التاريخي والثقافي، دون أن تشكل قيماً أو التزاماً عقائدياً للكنائس الأخرى التي تعيش في سياقات تاريخية وثقافية أخرى. يجب أن تكون هناك إمكانية لتطبيق هذا المبدأ على مستوى الجامع، حيث يجب التمييز بين الجامع المسكونية، التي تشترك الكنائس كلها بتعاليمها الإيمانية كونها شاركت فيها ووافقت عليها، وبين الجامع المحلية الخاصة ببطريركية معينة، والتي تجد فيها الكنائس الأخرى "البشارة الإنجيلية" الأولى دون أن تكون مجبرة على تقبل "الآراء اللاهوتية" (theologoumena) المصاغة فيها.

ويختم غبطة البطريرك كلامه بتأمل هام في هذا السياق بقوله إن "الحوارات الثنائية لا بد منها، لكن هذه الحوارات لا يمكنها أن تثمر إلا إذا حملت هموم الطرفين معاً ومشاكلهما. أنطاكية كنيسة محلية غير قابلة للتقسيم، وبالتالي فالجهود المبذولة لإعادة وحدتها التامة غير قابلة للتقسيم"^(١٢). هذا يعني، في الواقع، أن على الجميع أن يساهموا

(١١) Courrier Oecuménique 31, 9 ; POC 1978, 206-207.

(١٢) Courrier Oecuménique 31, 11 ; POC 1978, 208.

في هذه الجهود، ما يؤكّد أهميّة دور الحوارات العالمية المتعدّدة الأطراف والثنائية منها في تطوير الحوارات المحليّة والإقليميّة. ولكن هذا يستثني أيضاً إمكانية تحقيق شركة كاملة على مستوى محليّ إن هي حصلت بمعزل عن المستوى العالميّ.

لقد توقّفتُ مطوّلاً عند المبادرتين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة لما ستمثّلانه لاحقاً كأساس لتطوّر الحوار الثنائيّ المباشر وغير المباشر بين الكنيستين الأنطاكيّتين، الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة.

في الواقع، لم يكن ما عُرِف بـ "مشروع الوحدة للعام ١٩٩٦"^(١٣) إلاّ توسيعاً وتطويراً لمشروع المطران الزغبّي المقدم عام ١٩٧٥ والذي عُمّم بعد نشره في كتاب صدر عام ١٩٨١. في العام ١٩٩٥، نشر المطران الزغبّي إعلاناً إيمانياً قال فيه: "أؤمن بكل ما تعلّمه الأرثوذكسيّة الشرقيّة. وإنني في شركة مع أسقف روما، ضمن الحدود التي كان يعترف بها آباء الشرق القديسون في الألف الأول وقبل الانشقاق للأوّل بين الأساقفة". وقد كتب المطران جورج خضر، متروبوليت جبل لبنان للروم الأرثوذكس تحت هذا الاعتراف ما يلي: "أعتبر أن الاعتراف الإيمانيّ هذا للمطران إلياس الزغبّي يرسي الشروط الضروريّة والكافية لإعادة الوحدة بين الكنائس الأرثوذكسيّة وروما". بعد خمسة أيام، في الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٩٥، أُضيفت موافقة أخرى إلى موافقة المطران خضر وهي موافقة المطران كيرلس سليم بسترس، متروبوليت بعلبك للروم الكاثوليك الذي قال: "أوافق مع سيادة المطران جورج خضر على كون الإعلان الإيمانيّ الذي صاغه سيادة المطران إلياس الزغبّي يكفي لتحقيق الوحدة بين الأرثوذكسيّة الشرقيّة وكنيسة روما". وعندما رُفِع هذا الإعلان إلى مجمع الروم الكاثوليك في شهر تموز من السنة ذاتها وقّع عليه معظم الأساقفة. وفي شهر تشرين الأول من العام ١٩٩٥، في نهاية دورته السنويّة العادية، أكّد المجمع أن "الوقت حان لكي يندمل جرح أنطاكية في الأرض التي حصل فيها".

Voir Istina 41, 1996, 309-311 ; POC 1996, 256-257 ; Autour du projet de réunification (١٣) du patriarcat d'Antioche (grec-orthodoxe/grec-catholique), dossier préparé par Jean Corbon, POC 46, 1996, 402-408.

في التاسع والعشرين من شهر تمّوز من العام ١٩٩٦، تبنّى مجمع الروم الكاثوليك مشروع الوحدة رسمياً وأصبح بمثابة إجماع يعبر عن تطلّع كنيسة الروم الكاثوليك الأنطاكية بأسرها نحو إعادة الوحدة مع الكنيسة الأرثوذكسية. ويمكننا أن نلخص بيان المجمع النهائي بالنقاط التالية^(١٤):

١- أصبح مشروع الوحدة ممكناً بفضل الوثائق التي أصدرتها اللجنة العالمية المشتركة للحوار اللاهوتي بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية. ويستشهد آباء هذا المجمع بوثائق الأعوام: ١٩٨٢، ١٩٨٧، ١٩٩٨، وبوثيقة البلمند الصادرة عام ١٩٩٣، ويعتبرون أنها أعلنت وحدة الإيمان في العقائد الأساسية التي حدّتها المجمع المسكونية السبعة.

٢- في ما يتعلّق بأولية روما، فإن آباء المجمع يستندون إلى إعلان المجمع الفاتيكاني الثاني حول الحركة المسكونية (14 *Uniatis redintegratio*) الذي يحثّ الذين يعملون على إعادة الوحدة أن يعيروا الوضع الخاص الذي تتمتع به الكنائس الشرقية اهتماماً خاصاً لا سيّما من حيث طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بينها وبين الكرسي الرسوليّ قبل الانشقاق. كما يذكرون بنصّ لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني يعبر فيه عن رغبة الكنيسة الكاثوليكية في استعادة الوحدة التامة مع الشرق، مستوحياً ذلك من خبرة الألف الأول (61 *Ut Unum Sint*). ويعتبرون في النهاية، أن "لا شيء يبرّر استمرار الانفصال بسبب هذه الأوليّة".

٣- بما أن "الشركة في الحقائق الأساسية للإيمان" قد تحققت، يجد آباء المجمع أن "الاشترار بالقدسات صار اليوم طبيعياً".

٤- أخيراً، يعلن الآباء أنهم "يظّلون في شركة مع كنيسة روما الرسولية وأنهم يسعون في الوقت نفسه إلى التحوار معها بشأن العلاقات التي سيقومونها معها، بعد إعادة الوحدة إلى البطريكية الأنطاكية، آخذين بعين الاعتبار مقتضيات هذه الوحدة".

التأم مجمع كنيسة الروم الأرثوذكس بعد ثلاثة أشهر (في تشرين الأول ١٩٩٦) في جلسة استثنائية بناءً على دعوة البطريك من أجل النظر في إعلان مجمع كنيسة الروم

(١٤) نشر هذا البيان في: POC 1996, 402-405; Le Lien 61, 1996/4-5, 9-11

الكاثوليك حول الوحدة الأنطاكية بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٩٦. ويمكن تلخيص موقف المجمع بالنقاط التالية^(١٥):

١- يجب "متابعة الأبحاث في المسائل الإكليريولوجية على المستوى الأنطاكي، كما يجب في الوقت نفسه متابعة عمل اللجنة العالمية المشتركة للحوار اللاهوتي بين الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية ما دام من المستحيل فصل المستوى الأنطاكي عن المستوى العالمي".

٢- أمّا فيما يختصّ بالشركة الإيمانية فيجد آباء المجمع "أنها ممكنة منذ الآن ولكنّ كنيستنا تعتبر أن البحث المشترك في هذا الصدد مع كنيسة روما ما زال في بداياته".

٣- يعتبر المجمع أنّ الخطوة الأولى على الصعيد العقائديّ يمكن أن تكون في عدم إضفاء صفة "المسكونية" على المجمع المحليّ كالمجمع الفاتيكانيّ الأول لكي لا تُلزم هذه المجمع كنيسة الروم الكاثوليك.

٤- أمّا في ما يتعلّق بالاشتراك المباشر بالمقدّسات، فيعتقد المجمع أنّ هذا الأمر "مرتبط باستقامة الإيمان الواضح والتّام، وأنّ هذه الخطوة هي الخطوة الأخيرة في مسيرة إعادة الوحدة وليست هي خطوة مرحليّة".

٥- بقي المجمع واضحاً ومتماسكاً حول مسألة "الشركة المزدوجة" إذ أوضح أنّ "الوحدة في الأرض الأنطاكية لا تنفصل، من الناحية الأرثوذكسية، عن اتّفاق الكنائس الأرثوذكسية الشقيقة". بالتالي، فإنّ هذه الشركة المزدوجة "لا يمكن أن تنفصل عن استعادة الشركة بين الكرسيّ الرسوليّ ومجموعة الكنائس الأرثوذكسية".

٦- ينتهي البيان على وقع متفائل يشجّع "تعزيز روابطنا الأخوية بالمسيح" لا سيما في مجال البحث اللاهوتيّ والتنسيق الرعائيّ والتعاون في خدمة الإنسان. ويدعو العائلة الأنطاكية إلى أن تكون بمثابة محفّز لروما وللأرثوذكس في العالم.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ جواب روما الصادر عام ١٩٧٦، وجواب المجمع الأرثوذكسيّ المنعقد عام ١٩٩٦ يلتقيان حول نقاط أساسية مثل مفهوم "الشركة المزدوجة" المرتبط بضرورة إضفاء البعد العالميّ على كلّ اتّفاق. قد تبدو هذه الأجوبة

(١٥) نشر نص البيان النهائي في جريدة "النهار" اللبنانية بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٩٦.

مخبيّة للآمال، أو على الأقلّ غير مشجّعة، ولكن إن تفحصناها مستعدين عرضها (rétrospectivement) نجد أنها تمهد الطريق أمام آفاق جديدة من التعاون تعزّز فرص تعميق المعنى الحقيقيّ للشركة (koinonia)، وتقرّ بدور متزايد للمبادرات الثنائية المحليّة في تفعيل الحوارات الثنائية العالميّة وكذلك الحوارات المتعدّدة الأطراف.

مقاربة نقدية

إن قراءة استعاديّة (rétrospective) لأهمّ محطّات هذا الحوار الثنائيّ -المباشر وغير المباشر- بين الكنيستين الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة في أنطاكية، إضافةً إلى الأفكار الأساسيّة التي أثارها هذا الحوار، يسمح لنا بتحليل أسباب فشله الظاهر وبتبيّن بعض الآفاق المستقبلية. في الواقع، بعد الصعوبات التي صادفناها في تقبّل وثيقة البلمند الصادرة عام ٩٣، كان بإمكان هذا الحوار الثنائيّ المحليّ أن يساهم بفاعليّة في تقدّم الحوار الثنائيّ على المستوى العالميّ بين الكنيستين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة. كان من الممكن أن تعزّز نجاحه عدّة عناصر:

- ١- إن مفهوم "الشركة المزدوجة" الذي اصطدم بها مشروع العام ٩٦، يعتبره كلٌّ من الأرثوذكس وروما على أنه غير متماسك وغامض وليست له أسس لاهوتية أو إكليزيولوجية. ولم يكن جديراً بأن يحتلّ المركز المحوريّ في مشروع العام ٩٦.
- ٢- بالمقابل، ثمة أسئلة أخرى تتطلّب تعمّقاً وإدراكاً لاهوتياً وكان بوسعها أن تساعد على تعزيز الحوار على المستوى العالميّ لو تمّت دراستها بجديّة. والمقصود هنا هي المسائل اللاهوتية المتعلقة بأصل امتيازات البابا وطبيعتها ونطاقها؛ فالقبول بصدارة أسقف روما ضمن الحدود التي رسمها آباء كنيسة الشرق القديسون في الألف الأول وقبل الانشقاق، يبقى صيغة غير واضحة المعالم تتطلّب الكثير من البحث اللاهوتيّ والتاريخيّ.
- ٣- لقد وردت إشارات متكرّرة إلى وثائق اللجنة العالميّة المشتركة للحوار اللاهوتيّ بين الكنيستين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة، لاسيّما تلك الصادرة في الأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٧ و١٩٨٨، كما لو أن مجرد نشرها يكفي لاعتبارها سلطة لاهوتية غير قابلة للنقاش. كان لا بدّ من بذل جهود ثنائيّ محليّ كبير من أجل تحفيز عملية قبول تلك الوثائق لدى الكنائس.

٤- وهذا يفضي بنا إلى الحديث عن وثيقة البلمند الصادرة في العام ٩٣، التي لم تلاقِ صدىً إيجابياً من قبل العديد من الكنائس الأرثوذكسية والتي لم تقبلها الكنيسة الكاثوليكية في حقيقة الأمر. تنظر هذه الوثيقة في قضية "الحركة الانضمامية" (uniatisme) وتعتبر أنها طريقة اتحاد موروثة من الماضي وأنها لا تحلّ بأي شكل مشكلة السعي إلى شركة حقيقية بين الكنائس. كون هذه الوثيقة قد صيغت في أرض أنطاكية وتطوّرت إلى مسألة ذات أهمية فائقة بالنسبة إلى الكنائس الموجودة في هذه الأرض، كان من الأجدر لو تمّت دراستها بشكل أفضل ولو تمّ التعمّق بها في هذه البقعة الجغرافية، بهدف وضعها موضع التطبيق، على الأقلّ في جوانبها العملية. فكان بوسع الأنطاكيين، عبر الاستفادة من حوار ثنائي عالمي، أن يساهموا بشكل ملحوظ في عملية تقبل هذه الوثيقة على المستوى العالمي.

٥- الاشتراك بالمقدّسات (communicatio in sacris) الذي يعتبره الأرثوذكس ثمرة الشركة الإيمانية كان يفترض وجود تدابير لاهوتية ورعائية مسبقة. فلم يكن ممكناً أن نعتبر هذا الاشتراك "طبيعياً" ما دامت "حقائق الإيمان الأساسية" تتطلب المزيد من التطوير والتوسّع.

رؤية مستقبلية

إنّ زيارة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى سوريا في شهر أيار من العام ٢٠٠١، والاستقبال الذي لقيه من الكنيسة الأنطاكية الأرثوذكسية بشكل خاص، ممثلةً بطريركها وأساقفتها، قد فتحا الطريق أمام عهد جديد من التعاون والحوار المسكوني على المستويين العالمي والمحلي، بعد أن بدا هذا الطريق مسدوداً إثر اجتماع بلتيمور المنعقد في تموز ٢٠٠٠.

في الواقع، إنّ الخطاب الذي ألقاه غبطة البطريرك أغناطيوس الرابع في الكاتدرائية المريمية في دمشق لمناسبة هذه الزيارة يشكّل بحدّ ذاته برنامج عمل مسكوني^(١٦). فغبطته يتطرّق في المقام الأول إلى مسألة الإيمان الرسولي الذي أعلنته الكنيسة غير المنقسمة في

(١٦) نشر نص الخطبة باللغة الفرنسية بواسطة قسم النشر في البطريركية في السادس من أيار ٢٠٠١.

الألف الأوّل كـ "مقياس لرصد كلّ تطوّر لاحق". ثم يؤكّد، مجيباً بشكلٍ ضمنيّ على وثيقة "الربّ يسوع" Dominus Iesus الصادرة في شهر آب ٢٠٠٠ من قبل مجمع "عقيدة الإيمان"، "أنّ الكنائس الأرثوذكسيّة على يقين أن تعليمها مطابق لتقليد الآباء ولايمان المجامع المسكونيّة". وبالتالي، "فإنّ الكنيسة التي أسّسها المسيح تكمن بملئها في الكنيسة الأرثوذكسيّة". هذا التأكيد، بعيداً عن كونه جدالياً أو دفاعياً يهدف في المقام الأوّل إلى إعادة الحوار بين الكنيستين إلى مستوى الحوار بين كنيستين شقيقتين. ثمّ في الحديث عن "الشفاقات غير القابلة للاحتمال التي مزّقت الرداء الأنطاكيّ"، فإنّ غبطته يذكّر بالإعلان المشترك الصادر في البلمند عام ٩٣ لكي يدين، باسم عدّة كنائس أرثوذكسيّة، العودة إلى ممارسة الاقتناص العشوائيّ الذي يتعارض مع كلّ "لاهوت مصالحة حقيقيّ حيث يتمّ النظر إلى الأخ على أنه ساكن في قلب المسيح". هنا أيضاً، بعيداً عن كلّ روح جداليّة، يشير غبطته إلى ضرورة إطلاق نوعيّة جديدة من العلاقات بين الكنائس، مبنية على المصالحة، بمجرد أن يصبح الاعتراف بالآخر من حيث أنه كنيسة اعترافاً حاصلاً. ويرى البطريرك أنّ المرحلة الثالثة تكمن في استعادة الحوار اللاهوتيّ لكي يتمّ التطرّف أولاً إلى مسألة عصمة البابا. ثم يشير غبطته إلى أهميّة حوار "الحياة المشتركة اليوميّة" الذي بدأه مسيحيو هذه المنطقة والذي "يساعدهم على تجاوز عقبات الماضي"، مؤكداً "أننا أرسينا منذ بعض السنوات قواعد التفاهم الأفضل والتعاون الحقيقيّ في مجالات التعليم الدينيّ والرعاية". فالعلاقات مع الكنائس الأخرى الموجودة في أنطاكية لا تقتصر على هذه المجالات "العملية". بل هي تهدف بشكلٍ رئيسيّ إلى أن نرى في "التنوّع المشروع الذي مرده إلى ثقافتنا المختلفة" إمكانيّة قراءة واحدة للتقليد. بتعبير آخر يعتبر غبطة البطريرك أنّ الخبرة الأنطاكيّة في مجال الحوار يمكنها أن تكون مفيدة على المستوى العالميّ الأعمّ والأشمل.

في ضوء هذا الخطاب الذي هو أشبه بمشروع حوار، يمكننا ويجب علينا أن نطوّر رؤى ومبادرات على الصعيد الثنائيّ المحليّ من أجل تعزيز الحوار الرسميّ بين الكنيستين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة. وكخلاصة، فإنني أقترح بعض المبادرات:

١- إنشاء هيئة لاهوتيّة مشتركة بين الكنيستين الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة في

أنطاكية تكون مهمتها الرئيسيّة:

- إجراء تقويم شامل لكل ما تم القيام به والاتفاق عليه بشأن الحوار اللاهوتيّ
- إطلاق أفكار ودراسات لاهوتية ورعائية تهدف إلى المساعدة على تقدّم الحوار العالميّ حول مسائل إكليريولوجية وعملية.
- إعداد الملفات من أجل اجتماعات مجتمعية مشتركة محتملة.
- توسيع نطاق الحوار اللاهوتيّ ليشمل الكنائس الأخرى وشركاء آخرين بهدف معالجة أفضل للتنوّع ولفهم أعمق للتعبيرات الإيمانية المختلفة.
- ٢- على الصعيد الرعائيّ، نحن بحاجة إلى وعي مسكونيّ كبير لكي يسود مبدأ الاعتراف بالآخر على مبدأ اجتذابه إلينا.
- ٣- يبقى الإعداد اللاهوتيّ هو الأساس المتين الذي تُبنى عليه العلاقات المستقبلية بين الكنائس. فالتعاون الأفضل بين معاهد اللاهوت يوفر تحسّساً أرفع للروح المسكونية لدى كهنة الكنيسة ورعاتها المستقبلين.
- ٤- يجب أن تتم أيضاً كتابة تاريخ مشترك لمختلف الشقاقات التي مزّقت الرداء الأنطاكيّ من أجل المساعدة على تنقية الذاكرة والتنام جراحها إلى الأبد.

**RELATIONS BETWEEN THE LOCAL AND
INTERNATIONAL ECUMENICAL DIALOGUES
-THE CASE OF THE CHURCH OF ANTIOCH-**

MR. MICHEL NSEIR

**ST. JOHN OF DAMASCUS INSTITUTE OF THEOLOGY
UNIVERSITY OF BALAMAND**

The rich pluralism of traditions in the ancient Patriarchate of Antioch has suffered many divisions in the course of history. As a result, today, five patriarchs bear the title of the See of Antioch, besides the Latin Catholic and Protestant communities. During the last decades a growing awareness of the absurdity of this situation has induced new efforts to re-establish communion among the different traditions.

The author limits himself here to the attempts made to renew communion between the Greek Orthodox and the Greek Catholic Patriarchates: the historical context of the 1996 Greek Catholic proposal, the questions it raised on the theological, ecclesiological and pastoral levels, the reactions in Rome and in the worldwide Orthodox Church, etc.

He then reflects upon these events as a case study to analyze the relations between local and international bilateral dialogues. Particular attention is given to question whether re-establishment of ecclesial communion on the local level is conceivable without a renewed communion on the universal level.

The author is greatly inspired by the Balamand 1993 document of the international theological Roman Catholic - Orthodox dialogue. He concludes by presenting some perspectives for the future, in the light of Pope John Paul II's visit to Syria in May 2001: the creation of a joint theological commission between the Greek Orthodox and the Greek Catholic Patriarchates, pastoral transparency, collaboration in theological formation and writing of a common church history.